

ترسيخاً لنهج التميز المؤسسي والتحسين المستمر لتلبية وتجاوز تطلعات واحتياجات عملائها

«الملا للتمويل» تدشن موقع فرعها الجديد في برج جاسم



طلال أنور الملا ودانة أنور الملا وخالد المريخي مع إداريي «الملا العالمية للتمويل»



طلال أنور الملا ودانة أنور الملا وخالد المريخي لحظة قص شريط الافتتاح

المتواصلة لتقديم تجربة أكثر مرونة وراحة لعملائنا. ولقد حرصنا خلال اختيار الموقع للفرع على توفير تجربة سلسلة تمكن العملاء من إنهاء معاملاتهم بمنتهى الفعالية وفي بيئة تواكب المعايير الرقمية التي نسعى دائماً لتحقيقها. وسنواصل العمل على تطوير مختلف قنواتنا وخدماتنا بما يواكب تطلعات العملاء ويعزز ثقتهم بنا. وأضاف قائلاً: بالتوازي مع الارتقاء بشبكة فروعنا وقنواتنا التقليدية، نواصل الاستثمار في تعزيز وتطوير قنواتنا الرقمية المبتكرة، وفي مقدمتها بوابة الملا للتمويل الرقمية وتطبيق الملا للتمويل عبر الهواتف الذكية. ويأتي ذلك في إطار نهجنا القائم على تقديم تجربة تمويلية متكاملة تمنح العملاء حرية الوصول إلى خدماتنا عبر القنوات الأنسب لاحتياجاتهم، سواء من خلال زيارة فروعنا أو عبر منصتنا الرقمية، مع ضمان أعلى درجات السهولة والسرعة والمرونة. وتؤكد شركة الملا العالمية للتمويل من خلال هذه النقلة النوعية حرصها الدائم على مواصلة مسار التحسين والتطوير المستمر لقنواتها المباشرة والرقمية، لتقديم تجربة مصرفية و تمويلية متكاملة محوراً الأساسي هو العميل وتلبية تطلعاته. ويستقبل فرع برج جاسم العملاء خلال ساعات العمل الرسمية لتقديم باقة متكاملة من الخدمات والمعاملات التمويلية.

دانة أنور الملا: نؤمن بأن جودة التجربة التي نتيحها في «الملا العالمية للتمويل» لا تقل أهمية عن جودة حلولنا ومنتجاتنا التمويلية

خالد المريخي: نواصل الاستثمار في تطوير قنواتنا الرقمية المبتكرة وفي مقدمتها بوابة الملا للتمويل الرقمية وتطبيق الملا للتمويل

الهادفة إلى التطوير المستمر لخدماتنا وترسيخ قربنا الدائم من عملائنا، إذ نؤمن بأن جودة التجربة التي نتيجها لا تقل أهمية عن جودة حلولنا ومنتجاتنا التمويلية. وتعكس هذه الخطوة التزام شركة الملا العالمية للتمويل بالإصغاء المتواصل لمتطلبات عملائنا والاستجابة لها عبر حلول عملية ومصممة بعناية تضع راحتهم ورضاهم في صميم أولوياتنا. من جانبه، صرح خالد المريخي، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس



فريق عمل «الملا العالمية للتمويل» في صورة جماعية

انطلاقاً من التزامها الراسخ بمبادئ التميز المؤسسي والتحسين المستمر لتلبية وتجاوز تطلعات واحتياجات عملائها، أعلنت شركة الملا العالمية للتمويل عن نقل وتدشين فرعها بحلوله الجديدة في طابق السرداب ببرج جاسم. وتأتي هذه الخطوة تجسيدا للرؤية الاستراتيجية للشركة الرامية إلى الارتقاء بجودة خدماتها وابتكار حلول تواكب التطور المستمر، بما يحقق أعلى معايير الكفاءة والرضا.

وقد أقيم حفل الافتتاح بحضور كل من طلال أنور الملا، رئيس مجلس إدارة شركة السور الدولية القابضة والرئيس التنفيذي لمجموعة الملا القابضة، ودانة أنور الملا، رئيس مجلس إدارة شركة الملا العالمية للتمويل، وخالد المريخي، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الملا العالمية للتمويل. ويعكس الانتقال إلى الموقع الجديد مسيرة التطوير الشامل التي تنتهجها الشركة لتوسيع نطاق حضورها وتعزيز بنيتها التشغيلية، حيث جرى اختيار وتجهيز الفرع بعناية فائقة ليوفر بيئة عمل عصرية ومتكاملة تنبج للعملاء إنجاز معاملاتهم التمويلية بكل سهولة وسرعة ومرونة، مع الحفاظ على المستوى الرفيع من جودة الخدمة التي تحرص الشركة دوماً على تقديمه. وبهذه المناسبة، صرحت دانة أنور الملا، رئيس

بهدف إتاحة الفرصة لدراسة المزيد من البيانات الاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار آخر

«بيت التمويل» يحدد تحذيره من محاولات الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات



لنكن
على
دراية

الحملة التوعوية المصرفية

الهاتف النقال، بالإضافة إلى عدم مشاركة كلمة المرور لمرة واحدة «OTP» مع أيا كان، وتسجيل الخروج من التطبيق أو الموقع الإلكتروني للبنك فور الانتهاء من المعاملة.

المصرفي، فقد حرص بيت التمويل الكويتي على تقديم النصائح المهمة للعملاء، مثل عدم حفظ المعلومات السرية، مثل أرقام البطاقات المصرفية أو الرقم السري للبطاقة، على

حذر بيت التمويل الكويتي من مخاطر الاستجابة للرسائل والروابط الإلكترونية المشبوهة، ضمن دعمه لحملة «لنكن على دراية»، الهادفة إلى تعزيز الوعي المصرفي، بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصرف الكويت.

ومن بين أساليب الاحتيال عبر الإنترنت، رسالة فيها رابط إلكتروني خبيث، تطلب من العميل الضغط على الرابط للوصول إلى موقع معين أو للتصويت على استفتاء ما، وحال الضغط على الرابط، اختراق جهاز العميل والوصول إلى بياناته واستغلالها لأغراض خبيثة.

وشدد بيت التمويل الكويتي على تذكير العملاء بأن البنك لن يطلب معلوماتهم الشخصية أبداً، سواء عن طريق البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية، لذلك على العملاء تجنب الرد ومشاركة معلوماتهم مع هذه الجهات، إذ إنها محاولات احتيال والهدف منها الحصول على معلومات العملاء المصرفية لسرقة أموالهم أو بياناتهم. وبخصوص حماية الحساب

إذا استمرت حرب إيران وغيرها من الصدمات التي دفعت التضخم إلى الارتفاع.

ومع استمرار تعثر التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب وبقاء التوتر التجاري في صدارة الاهتمام، كانت التوقعات تشير حتى مطلع هذا الأسبوع إلى سلسلة سريعة من رفع أسعار الفائدة، بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات طويلة الأجل التي سجلت أعلى مستوياتها في 24 عاماً يوم الخميس. وارتفعت أيضاً معدلات الفائدة على الرهن العقاري فوق 7٪.

لكن نائب رئيس الاحتياطي الاتحادي فيليب جيفرسون ورئيس الاحتياطي الاتحادي في نيويورك جون وليامز عبرا في تصريحات لهما هذا الأسبوع عن رغبتهم في الاطلاع على المزيد من البيانات قبل النظر في اتخاذ أي إجراء إضافي، مما دفع المستثمرين إلى خفض رهاناتهم المتعلقة برفع الفائدة خلال اجتماع البنك المركزي في أكتوبر. وأظهر تحليل لأداة فيد ووتش التابعة لمجموعة سي.إم.إي إلى أن المستثمرين يتوقعون احتمالاً 25٪ لرفع أسعار الفائدة في أكتوبر، واحتمالاً كبيراً للغاية لرفعها في ديسمبر.

وأظهرت بيانات صدرت هذا الأسبوع أن معدل التضخم، وفقاً للمقياس الذي يعتمد عليه الاحتياطي الاتحادي، بلغ 3.4٪ في أغسطس، وهي نسبة تفوق بكثير المعدل المستهدف البالغ 2٪، لكنها جاءت دون توقعات خبراء الاقتصاد.



أرباب العمل في الولايات المتحدة أضافوا 29 ألف وظيفة فقط الشهر الماضي وهو رقم يقل عن التوقعات

هو مصدر المشكلة. علينا أن نراقب ذلك عن كثب. وأفادت وزارة العمل بأن أرباب العمل في الولايات المتحدة أضافوا 29 ألف وظيفة فقط الشهر الماضي، وجرى تعديل أرقام التوظيف لشهر أغسطس بالخفض. وبعد أن رفع الاحتياطي الاتحادي تكاليف الاقتراض قصيرة الأجل الشهر تظه أن سوق العمل مستقر. وتابع: اعتقد أن الجانب المتعلق بالتضخم من مهام الاحتياطي الاتحادي،

ورداً على سؤال شبكة فوكس نيوز عما إذا كان ينبغي لمجلس الاحتياطي رفع أسعار الفائدة أو تخفيفها في الاجتماع المقبل، قال أوستان جولدسبي، رئيس البنك المركزي في شيكاغو، عن ذلك: هناك مجال واسع لوضع أي خيار على الطاولة، وأضاف أنه يعتقد بأن أحدث بيانات الوظائف تظهر أن سوق العمل مستقر. وتابع: اعتقد أن الجانب المتعلق بالتضخم من مهام الاحتياطي الاتحادي،

وكالات: عزز تقرير سوق العمل الأميركي الصادر يوم الجمعة الماضي والذي أظهر تباطؤاً أكبر من المتوقع في التوظيف توجه صانعي السياسة في مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) نحو عدم المضي قدماً في إجراء رفع ثامن متتال لأسعار الفائدة هذا الشهر، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لدراسة المزيد من البيانات الاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار آخر. ومع ذلك، فقد يتغير هذا التقدير عقب البيانات التي لم تصدر بعد، ولا سيما مؤشر أسعار المستهلك الذي يحظى بمتابعة وثيقة باعتباره مقياساً للتضخم والذي سيصدر قبل اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي في يومي 27 و28 أكتوبر.

وبعد رفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية الشهر الماضي لوضع التضخم على مسار أسرع نحو تحقيق معدل الاحتياطي الاتحادي المستهدف البالغ 2٪، يوازن مسؤولو البنك المركزي الأمريكي الآن بين مخاطر التحرك ببطء شديد لكبح ضغوط الأسعار، وبين الضرر المحتمل الذي قد يلحق بسوق العمل في حال التحرك بسرعة كبيرة. والتمزك رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي كيرش وورش بسياسته المتبعة في عدم الإدلاء بأي تصريحات بخصوص مكان الخط الذي يراها أو المسار الذي قد تحتاج أسعار الفائدة إلى اتخاذه، لكن زملاءه لم يلتزموا بهذا القدر من التحفظ.